

موقع

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

<http://www.alhazme.net>

تُنبِيه :

الْمَادَّةُ الْمَفْرَغَةُ لَمْ تُرَاجَعْ مِنْ قَبْلِ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْحَازِمِيِّ

أصول الفقه

الشرح المختصر لنظم الورقات

ليحيى بن موسى العمرى الشافعى

شرحه وعلق عليه

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحارمى

الشريط الخامس

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه قال الناظم رحمه الله -
تعالى - :-

بَابُ الْأَمْرِ

وَحَدُّهُ اسْتِدْعَاءُ فِعْلٍ ^(١) وَاجِبٍ

بِالْقَوْلِ مِمَّنْ كَانَ دُونَ الطَّالِبِ

بِصِيغَةِ أَفْعَلٍ فَالْوُجُوبُ حَقِّقًا

حَيْثُ الْقَرِيبَةُ انْتَفَتْ وَأُطْلِقَا

لَا مَعَ دَلِيلٍ دَلَّنَا شَرْعًا عَلَى

إِبَاحَةٍ فِي الْفِعْلِ أَوْ نَذْبٍ فَلَا

بَلْ صَرَفُهُ عَنِ الْوُجُوبِ حُتْمًا

بِحَمْلِهِ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُمَا

وَلَمْ يُفْعَدْ فَوْرًا وَلَا تَكَرَّرًا

إِنْ لَمْ يَرِدْ مَا يَقْتَضِي التَّكَرَّرَ

وَالْأَمْرُ بِالْفِعْلِ الْمُهِمِّ الْمُنْحَتِمِ

أَمْرٌ بِهِ وَبِالَّذِي بِهِ يَتِمُّ

كَالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ أَمْرٌ بِالْوُضُو

وَ كُلِّ شَيْءٍ لِلصَّلَاةِ يُفْرَضُ

(١) وفي نسخة أمر

وَحَيْثُمَا إِنَّ جِيءَ^(١) بِالْمَطْلُوبِ

يُخْرَجُ بِهِ عَنْ عَهْدَةِ الْوُجُوبِ

بَابُ النَّهْيِ

تَعْرِيفُهُ اسْتِدْعَاءُ تَرْكِ قَدْ وَجَبَ

بِالْقَوْلِ مِمَّنْ كَانَ دُونَ مَنْ طَلَبَ

وَأَمَرْنَا بِالشَّيْءِ^(٢) نَهْيٌ مَانِعٌ

مِنْ ضِدِّهِ وَالْعَكْسُ أَيْضًا وَقِيعُ

وَصِيغَةُ الْأَمْرِ الَّتِي مَضَتْ تَرَدُّ

وَالْقَصْدُ مِنْهَا أَنْ يُبَاحَ مَا وُجِدَ

كَمَا أَتَتْ وَالْقَصْدُ مِنْهَا التَّسْوِيَةُ

كَذَا لِتَهْدِيدٍ وَتَكْوِينٍ هِيَ

(١) وفي نسخة إن جاء

(٢) وفي نسخة للشَّيْءِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما

بعد :-

قال الناظم رحمه الله - تعالى :- باب الأمر

هذا شروع في المقصود من هذا الفن العظيم الجليل الذي ذكرنا فيما سبق أنه لا استنباط من الكتاب والسنة إلا بـفهم هذا العلم ، وباب الأوامر والنواهي من أعظم أبواب أصول الفقه.

"باب الأمر": يدخل تحته الواجب ، والمندوب ، "والنهي": يدخل تحته المحرم ، والمكروه. إذاً سائر أفعال العباد دخلت في هذين البابين ينبغي العناية بهذين البابين معرفة الأمر ومعرفة صيغ الأمر وما يدل عليه وما يتعلق بالمسائل التي يذكرها المصنف رحمه الله - تعالى - ذكر في هذا الباب أَشْهُرَ المسائل التي يحتاجها طالب العلم سواء كان هذا مبتدئاً أو غيره ، كذلك ذكر في باب النهي كما ذكرنا في السابق أن هذه المتون إنما تعني بجمهرة المسائل التي يحتاجها من يدرس هذا الفن فكل مختصر ابتداءً إنما يذكر المصطلحات العامة ، ويذكر المسائل العامة التي يفتقر إليها طالب العلم في هذا الفن .

"باب الأمر": ذكرنا أنه أحد شقي التكليف إذ سبق أن خطاب متعلق بفعل المكلف بالاقتضاء ، والاقتضاء عرفنا أنه: طلب يعني طلب فعل أو طلب ترك ، والأول إما أن يكون طلباً للفعل على سبيل الجزم فهو الواجب أو على سبيل عدم الجزم وهو المندوب ، والثاني طلب الترك إما أن يكون على سبيل الجزم فهو التحريم أو لا وهو الكراهة باب الأمر: أمر: هذه فيها كلام للأصوليين قد لا نحتاجه في هذا الموضع ولكن عرفه الناظم بقوله :-

وَحَدُّهُ اسْتِدْعَاءُ فِعْلٍ وَاجِبٍ **** بالقول مِمَّنْ كَانَ دُونَ الطَّالِبِ

كذا بالأصل: استدعاء فعل بالقول على وجه الاستعلاء. هذا هو المشهور عند الأصوليين في التعبير عن الأمر ، وإن كانت العبارات تختلف لكن المؤدَّى هو هذا ويُصَدِّرون حد الأمر كالنهي وغيره بالاستدعاء ، "وحده": الضمير هنا يعود إلى الأمر وحد بمعنى: تعريف يعني تعريف الأمر في الاصطلاح .

"استدعاءً فِعْلٍ": السين هذه للتأكيد ، وليست للطلب لأنه لو كانت للطلب بمعنى الدعاء صار طلب الطلب ، وليس هذا المراد وإنما المراد أن يكون هذا الأمر مَسْتُتَدَعَاً - حينئذ - تكون هذه السين للتأكيد دون الطلب ، والدعاء بمعنى الطلب كما سبق بيانه "استدعاء": هذا خبر المبتدأ حده وهو مضاف فعل ، مضاف إليه استدعاء طلب وعرفنا أن الطلب نوعان: طلب فعل وطلب ترك إذا في قوله استدعاء دخل ماذا ؟ دخل النهي والأمر لأن كل منهما استدعاء - حينئذ - نحتاج إلى إخراج النهي لأن النهي استدعاء لكنه ليس استدعاء فعل فأضافه هنا إضافة تقييد من باب الاحتراز - فحينئذ - قوله استدعاء فعل أخرج استدعاء الترك وهو النهي بنوعيه سواء كان نهي تحريم أو نهي تنزيه إذاً قوله: "استدعاء فعل": أخرج النهي ، والفعل المراد به هنا هو ما سبق في حد الحكم المتعلق بالفعل المكلف عرفنا أن الفعل هناك يشمل القول ، والفعل بالجوارح ، والاعتقاد ، والنية فكل ما كان محلاً لتعلق حكم الله - تعالى - به سواء كان قولاً قلبياً أو عملاً قلبياً أو كان باللسان أو كان بعمل الجوارح فهو داخل في هذا الأمر - حينئذ - "استدعاء فعل": استدعاء اعتقاد ، استدعاء نية ، استدعاء قول ، استدعاء فعل بالجوارح ، وهذه كلها قد تكون كلها محلاً للواجب إذ الاعتقاد منه واجب ، ومنه غير واجب ، وكذلك قول اللسان مَسْمُومٌ فعلاً حتى في لسان العرب ولذلك جاء في قوله - تعالى - :

(وكذلك جعلنا لكل نبيّ عدوّاً شياطين الإنس والجنّ يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون)^١

١ - الأنعام (١١٢)

ما فعلوه: يعني ما قالوه فأطلق على القول أنه فعل.

إذاً استدعاء فعل: أي طلب ما يعد فعلاً لغة أو عُرفاً فشمل القول ، والنية ، والاعتقاد .
"استدعاءً فعل": أي طلب فعل عرفنا أن طلب الفعل على وجهين إما أن يكون على جهة

الجزم ، وإما أن يكون على جهة عدم الجزم ، وهل الأمر خاص بالأول دون

الثاني أو هو شامل لهما ؟ - حينئذ - يكون الأمر على نوعين أمر استحباب وأمر إيجاب.

المصنف هنا - الناظم - كالأصل قيد هذا الاستدعاء بكونه واجباً بمعنى أن مفهوم الأمر اختص
بماذا ؟ ... يختص بالواجب ، وعليه يكون المندوب ليس مأموراً به وهذا خلاف المشهور ،

والصواب أن المندوب مأمور به - حينئذ - قوله "واجب": يعني على سبيل الوجوب فهو

مُخْرِجٌ للأمر على سبيل الندب بأن يجوز الترك ، وعليه المندوب ليس مأموراً به ، والصحيح
أن المندوب مأمور به لأنه طاعة ، والطاعة هي امتثال المأمور والمندوب طاعة أليست سنة الفجر

الراتبة طاعة ، أليس السواك طاعة؟ ... والطاعة هي امتثال المأمور - حينئذ - دل ذلك على

أن المندوب مأمور به إذ كل منهما استدعاء فعل سواء كان على جهة الإيجاب فهو مأمور به أو
كان على سبيل عدم الإيجاب يعني يُجَوِّزُ الترك فهو المأمور به خلاف لما ذهب إليه الناظم

تبعاً للأصل فأكثر الأصوليين على أن المندوب مأمور به.

إذاً قوله: "فعل واجب": واجب: احترز به عن المندوب فليس المندوب مأموراً به على ما
ذهب إليه المصنف رحمه الله - تعالى - ، والصواب خلافه.

قال: "بالقول": المعروف أن القول يكون باللفظ ، وهذا جار ومجرور متعلق بقوله: "استدعاء"

يعني هذا الطلب كائن بالقول - حينئذ - إذا حصل الاستدعاء - استدعاء الفعل - بالإشارة
لايُسَمَّى أمراً على ما ذهب إليه المصنف فإذا قال زيد لعمرو ماذا يفهم ؟ اجلس

، اجلس فهما الطلب والاستدعاء لفعل أو لا ؟ استدعاء فعل لا شك

نقول لهم هذا استدعاء فعل على كلام الناظم رحمه الله - تعالى - لا يسمى أمراً لماذا ؟ لأن

الأمر لا يكون أمراً إلا إذا كان ملفوظاً به فإذا كان بالإشارة استدعاء فعل ولو كان واجب لا

يسمى أمرا كذلك خرج الطلب بالكتابة ، كتب إليه كتابا قال له: **اسلم تسلم** هذا لا يسمى
 أمرا على ما ذهب إليه الناظم رحمه الله - تعالى - لماذا ؟ لأن خصوصية هذا الأمر مأخوذةٌ
 من لسان العرب ، ولا شك أن الكلام سبق ينقسم ويتنوع إلى خبر وإنشاء ومن الإنشاء الأمر -
 حينئذ - الكلام هو المُنْقَسِم ولا يكون الكلام إلا لفظا فما لم
 يكن كلاما - حينئذ - لا ينبغي إدخاله في هذا الحد ، "استدعاء فعل واجب بالقول": خرج
 به الطلب بالإشارة ، والكتابة ، وكذلك القرائن المُنْفِهَمَة - حينئذ - إذا قررنا هذا على
 ما ذهب إليه الناظم ما ورد في السنة النبوية بكون النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر الصحابة
 لما جلس قال: اجلسوا ، وأشار إليهم في الصلاة لا يُعد أمرا ، وما كتبه النبي - صلى الله
 عليه وسلم - للبعض بالرسائل: **أسلم تسلم** لا يُعد أمرا إذا لم يأمرهم بالتوحيد ، ولم يأمرهم
 بالإسلام ، ولذلك نقول: الأمر اللغوي يُخالف الأمر الشرعي فالأمر الشرعي أمر لغوي
 وزيادة فما جاء فيه الطلب في الشرع ولو كان بالإشارة كالمثال الذي ذكرناه أو بالكتابة كالمثال
 الذي ذكرناه فهو أمر شرعاً.

- وحينئذ - نقول بالقول هذا احتراز ينبغي أن يُلغَى ولا يعتبر قيداً في الحد كما سيأتي
 تلخيصه بالقول إذاً هذا جار ومجرور متعلق بقوله استدعاء ممن كان دون الطالب اشترط المصنف
 هنا أن يكون الطلب من أعلى إلى من هو دون.

"ممن": هذا جار ومجرور متعلق بقوله: "استدعاء" ، "ممن كان دون الطالب": يعني استدعاء
 فعل واجب وقع من رجل أعلى لمن هو دونه - حينئذ - إذا وقع من مساوي لمساوي لا يسمى
 أمرا ، لو وقع من أدنى إلى أعلى لا يسمى أمرا أليس كذلك ؟ أحد أفراد الرعية للحاكم **افعل**
كذا لا يسمى أمرا ، وإنما يُسمَّى دعاء ، والصاحب لصاحبه ، والزميل لزميله لو قال:
افعل كذا - اجلس - ، قم إلى آخره لا يسمى أمرا وإنما يسمى التماسا -

أمر مع استعلا وعكسه دعا *** وبالتساوي فالتماس وقع**

هنا اشترط المصنف أن الأمر لا يكون أمرا إلا إذا كان من أعلى إلى أدنى ، ولذلك قال:-

"مَنْ كَانَ": أي وجد ، "دون الطالب": في الرتبة فخرج به لطلب من المساوي والأعلى لما ذكرناه سابقا فلا يَصْدُقُ الأمر إلا به أن يكون الطالب أعلى رتبة من المطلوب منه - حينئذ - إذا لم يكن كذلك لا يُمْسَمُ مَرًا. هذا هو حد الأمر عند المصنف وعليه كثير من الأصوليين ، وأكثر الأصوليين اشترط الاستعلاء وهنا اشترط العلو وإن خالف الكثير. إذاً: استدعاء فعل واجب بالقول مَنْ كَانَ دون الطالب هذا كما ذكرنا هو المشهور والصحيح في تعريف الأمر إن أرادنا التعميم نقول : هو ما دل على استدعاء الفعل

ما :- اسم موصول بمعنى الذي يشمل القول ، ويشمل الإشارة ، ويشمل الكتابة هو داخل في الكل نحن نُعَرِّفُ الأمر الشرعي لكن الأمر الشرعي له حقيقة شرعية رأينا النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر أصحابه وهو مشرع عليه الصلاة والسلام فالصلاة بالإشارة أمرهم بذلك لو لم يمتثلوا قلنا عصوا أليس كذلك ؟

فدل على أنهم عصوا وخالفوا ماذا ؟ خالفوا أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - مع كونه بالإشارة كذلك كونه كتب لبعض ملوك الأرض: اسلم تسلم لو قيل بأنه لم يأمرهم وما دعاهم إلى التوحيد وهذا باطل وعلى هذا نقول يجب أن نُفَسِّرَ الأمر الشرعي بأنه عام يشمل الأمر اللفظي وهو الذي يَخُصُّه النحاة وأهل اللغة ويشمل الأمر بالإشارة ويشمل الأمر بالكتابة .

ما دل على استدعاء الفعل: دل على استدعاء: هذا خرج كل ما دل على غير الاستدعاء من التمني ، والترجي إلى آخره لأن البحث فيما يدل على الطلب استدعاء الفعل اختص به الأمر دون النهي لأن النهي استدعاء الترك إذاً فسرنا الأمر بكونه لفظاً أو إشارة أو كتابة وما ذهب إليه الناظم بأنه الاستدعاء هذا فيه نظر لماذا ؟ لأن الأمر هو قسم من أقسام الكلام هذه مسألة مهمة عقدية انتبه الأمر قسم من أقسام الكلام - حينئذ - كل كلام لا يكون إلا لفظاً ومعلوم هنا أن البحث في ماذا؟ بحث في الكتاب ، وبحث في السنة يعني أمر شرعي هذا الأصل فيه - حينئذ - أمر الرب - جل وعلا - ما هو؟ هو نوع من أنواع الكلام ، والكلام هذا وقع

فيه نزاع عند المتأخرين وجماهير الأصوليين على عقيدة الأشاعرة ومن شاكلهم - حينئذ - لما فسروا الأمر في الأصل قسموا الأمر إلى نوعين أمر نفسي ، وأمر لفظي ، والأمر النفسي هو الذي يعرفونه بالاستدعاء ، ولذلك أول ما يبدأ في الحد بقوله اقتضاء فعل أو استدعاء فعل إذا رأيت هذه الكلمة فاحذر لأن إما أن تكون أشعرية واضحة بينه أو أشعرية مغلفة ، أشعرية بينه واضحة متى؟ ... إذا حذف لفظ القول ، وأشعرية مغلفة إذا ذكر لفظ القول كما هو الشأن في هذا الموضع استدعاء فعل ما هو الأمر هو الاستدعاء وهذا الاستدعاء أمر معنوي ، ونحن نقول الأمر قسم من أقسام الكلام ، والكلام هو: اللفظ المفيد .. فكيف يكون استدعاء نقول هذا فيه خلل - وحينئذ - نبين أن الحد الصحيح إما أن يَصْدَر باللفظ الدال على طلب الفعل هذا إن أخرج الإشارة والكتابة ، ولم ير أنها أمر وإما أن يأتي بلفظ أعم من كلمة لفظ ليشمل الإشارة والكتابة ، ولذلك أدل ما يدل على ما ذكرته وهذا ليس من كييسي لما عَرَّفَ الأمر في مراقبي السعود قال: هو اقتضاء فعل مرادف لقوله استدعاء بمعنى الاقتضاء هو الاستدعاء

هو اقتضاء فعل غير كَفِّ دُل عليه لا بنحو كَفِّ

هذا أمر هذا الذي حُد به النفسي وما دل عليه دل قل لفظي

ف عندهم أمر لفظي وهو صيغة افعل ، وهذا مخلوق عندهم ليس بكلام الله - عز وجل - وليس هو الذي يُعرفونه ، وإنما يَصْدُرُ قَوْلُهُ عليه الأمر مجازاً ويطلقون عليه كلام الرب - جل وعلا - مجازاً ، الأمر الحقيقي هو الأمر النفسي وهو الذي يُعَرَّفُ بقولهم اقتضاء فعل غير كَفِّ وهو الذي ذكره الناظم هنا وعليه نقول هذا التعريف وسائر التعاريف الموجودة في كتب الأصول ينبغي التَّنَبُّهُ عليها أو التَّنَبُّهُ لها لماذا؟ ... لأن الأمر نوع من الكلام - كلام الله - - عز وجل - والنهي كذلك نوع من الكلام والخاص إلى آخره ، ولذلك يذكرون سؤالاً بدعياً إذا عرفوا الأمر هل للأمر صيغة أم لا ... هل الأمر له صيغة أو لا ؟ هل النهي له صيغة أو لا ؟ كل باب بعد ما يَصْدُرُ ف يذكرون مسألة ويذكرون

الخلاف فيها - أنا اذكر هذه المسألة قد تكون كبيرة على البعض لكن لعلني لا ألقاكم بعد يومي هذا لكن باب التنبيه - فأقول:

يعرفون العام ثم يقولون هل له صيغة أو لا؟ .. يعرفون النهي ثم يقولون هل له صيغة أو لا؟ ... الأمر هل له صيغة أو لا؟ هذا بناءً على ماذا؟ ... بناءً على إثبات الكلام النفسي وأن الأصل في العام هو اللفظ النفسي كذلك النهي هو النهي النفسي والأمر هو الأمر النفسي وما دل عليه هذا يُسمى أمراً مجازاً ، ونهياً مجازاً ، وعاماً مجازاً فانتبه فإذا مر بك هل الأمر له صيغة أو لا أقول كف عني سؤالك هذا سؤال بدعي ولا أصل له في الكتاب والسنة لأن عين **افعل** هي الأمر **أقم الصلاة أقم**: اللفظ نفسه مجموع اللفظ والمعنى هو الأمر فليس عندنا أمر نفسي وشيء يدل عليه هذا تفريق أحدثه الأشاعرة وغيرهم .

إِذَا "استدعاء فعل واجب بالقول": أراد به أن يستدرك ما ذكره بقوله: استدعاء بأن المراد هنا هو الأمر اللفظي - وحينئذ - نقول الأولى تحرير الألفاظ في مثل هذا المقام والعدول بهذا الحد عما ذكرته سابقاً إما أن يقال: لفظ **دال على استدعاء فعل** وهذا أجود ولا بأس به ، والأولى أن يَدْخُل الإشارة والكتابة ونقول: ما دل على استدعاء فعل.

حده: استدعاء فعل واجب بالقول ممن كان دون الطالب هنا اشترط المصنف الاستعلاء ، والبعض اشترط العلو ، وجماهير الأصوليين يشترطون الاستعلاء والمصنف اشترط العلو والمراد بالعلو أن يكون أعلى رتبة في شرف الأمر ممن هو دونهم والمراد بالاستعلاء أن يكون اللفظ فيه غلظة وترفع وقهر - حينئذ - صار العلو صفة في المتكلم - الأمر - وصار الاستعلاء صفة في الكلام نفسه هل يشترط في تحقيق الأمر أن يكون صادراً إما بعلو أو استعلاء؟ المشهور عند الأصوليين أربعة مذاهب الجمهور على اشتراط الاستعلاء ثم ذهب الناظم كأصله إلى اشتراط العلو والصحيح في المسألة أن لا يشترط فيه لا علو ، ولا استعلاء وهذا الذي قرره في المراقي بقوله :-

وليس عند جل الأذكياء ***** شرط علو فيه واستعلاء

فلا يشترط فيه العلو ولا الاستعلاء خلافا لكثير من الأصوليين. لماذا نقول هذا؟ ... لأن البحث هنا بحث لغوي شرعي يعني مشترك بين اللغة وبين الشرع فما جاء به الأمر من جهة اللغة أثبتناه وهو اللفظ وزدنا عليه الإشارة والكتابة ويبقى ما عداه على أصله في وضعه في لسان العرب لم نجد في لسان العرب من صرح من أهل اللسان بأن الأمر لا يكون أمرا إلا إذا كان من أعلى إلى من هو دونه وهذه مجرد اصطلاحات عند البيانين لا برهان عليها ألبتة وقول صاحب السُّلَمَ بقوله:-

وأمر مع استعلاء وعكسه دعا ***** وبالتساوي فالتماس وقع

هذا غلط بينَ غلطه بالتفصيل في محله في شرح السلم المنورق من أراد فليرجع إليه. إذاً الصحيح لا يشترط لا علو ولا استعلاء لا يشترط في حد الأمر علو من كون الطالب أعلى مرتبة من المطلوب منه ولا يشترط فيه الاستعلاء من كون الطلب بغلظة بل يصح من المساوي ، والأدون ، والاستعلاء هيئة من الأمر في الترفع وإظهار القهر والعلو هيئة في الأمر من شرفه وعلو منزلته وهذا مذهب الحذاق من الأصوليين وكذلك أهل اللغة بل لا أعرف أحد من أهل اللغة اشترط في الأمر أن يكون لا بد على وجه الاستعلاء أو العلو ، وإن كان جمهور الأصوليين على اشتراط الاستعلاء وهذا يحتاج إلى دليل ولا دليل عندهم وبعضهم ذهب إلى اشتراط العلو وهذا مذهب المعتزلة وقد وافقهم المصنف هنا رحمه الله - تعالى - .

ثم قال: "المصنف بصيغة افعل": وهذا يُعَنَّوَنَّ له هناك هل الأمر له صيغة أو لا ؟ ثم المُرَّحج عندهم أنه له صيغة عند جماهير الأشاعرة أن له صيغة لكن هذه الصيغة مخلوقة وهي صيغة: افعل ، وهذا كلام باطل معروف في موضعه بل الصيغة: افعل وافعل هي الصيغة ، والصيغة هي افعل يعني إذا عُبِّرَ بلفظ الصيغة لا يلزم منه أن يكون المتحدث يوافق الأشاعرة ، وإنما تكون هنا الإضافة على معنى البيان إضافة بيانية صيغة هي افعل فعين الأمر هو "أقم الصلاة" ، أقيموا: هذا فعل أمر أليس كذلك ؟ أقيموا الصلاة نقول أقيموا هو بعينه - لفظا ومعنى - هو صيغة وليس الصيغة شيء مُغَايِر عن الأمر فاللفظ والمعنى مُتَحَدَان

كالجسد والروح بالنسبة للإنسان فلا نقول الكلام هو اللفظ دون المعنى ولا المعنى دون اللفظ
هذه كلها خرافات المعتزلة ومن شاكَّ لَهْهُم .

"بِصِيغَةِ اِفْعَل": أي بالصيغة الدالة على الأمر "افعل" ، وليس المراد هذا الوزن بخصوصه بل كون اللفظ دال على الأمر بهيئته يعني كل ما دل على طلب فعل من جهة لسان العرب فهو أمر افعل ، افعلی ، افعلوا ، افعلن هذه كلها تدل على ماذا؟ ... على الطلب وهي أفعال أمر عند النحاة وكذلك: تَفَعَّل ، اسْتَغْفِرْ ، افعل ... كل هذه تدل على الأمر وهل هو خاص بهذه الصيغة افعل فقط نقول: لا ثَمَّ صيغ أخرى تدل على الأمر ولكنها قد لا تكون دالة على الأمر عند النحاة لأن البحث كما ذكرنا بحث شرعي لغوي فلا بد أن ننظر إلى ما جاء به الشرع وجدنا أن الشرع أمر بالفعل المضارع مقرون باللام - لام الأمر - قال: - تعالى: -

(ه ه ه) وهذا عند النحاة ليس بأمر يعني لا يُسمى فعل أمر وإن كانت اللام دالة على الأمر.

بِصِغَةِ افْعَلْ فَالْوُجُوبُ حُقًّا حَيْثُ الْقَرِينَةُ انْتَفَتْ وَأُطْلِقَا
لَا مَعَ دَلِيلٍ دَلَّنَا شَرْعًا عَلَى إِبَاحَةٍ فِي الْفِعْلِ أَوْ نَذْبٍ فَلَا

إذاً نرجع إلى ما ذكرناه أن الصيغ الأمر أربعة على المشهور :

الأول :- فعل الأمر نحو "أقم الصلاة" .

الثاني:- الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر (هـ هـ ع ع ئى كئ) .^١

ثالثاً: - اسم فعل الأمر كقوله: (يا أيها الذين ءامنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضلَّ إذا اهتديتم) حج ٢

رابعاً :- المصدر النائب عن فعله نحو: (يَد تَد تَد تَد)^٣ أي: اضربوا الرقاب.

١ - الحج (٢٩)

٢ - المائدة (١٠٥)

٣ - محمد (٤)

زاد بعضهم لفظ: **وَجَبَ** ، **وَكَّتَبَ** ، **وَحْتَمَ** كما سبق في صيغ الواجب كذلك ترتب العقاب على عدم الفعل - حينئذ - أو إحباط العمال ونحو ذلك يدل على أنه واجب. **"بصيغة افعل"**: إذا عرفنا حد الأمر وعرفنا أن له صيغاً متعددة في الشرع.

على أي شيء تدل **افعل** إذا أطلقها الشارع الشرع على أي شيء نحمل مدلول هذا اللفظ صيغة **افعل** كما ذكرناه سابقاً قد يكون مقيداً ، وقد يكون مطلقاً قد يكون مقيداً بقرينة تدل على الوجوب - وهذا محل وفاق بين السلف والخلف أنه محمول على الوجوب - : **"صل وإلا قتلتك"** دل على ماذا ؟ على أن الصلاة واجبة لأنه رتَّبَ ماذا ؟ رتَّبَ العقوبة وهي القتل على ترك الفعل ، وهذا دل على أنه واجب **"صل وإلا قتلتك"** لا خلاف بين السلف والخلف على أنه محمول على الوجوب ، **"صل إن شئت"** مستحب لأن الواجب متحتم الفعل لا بد أن يكون على سبيل الجزم ، وما عُلِّقَ بالمشيئة هذا رده إلى الفاعل فدل على أنه ليس مجزوماً بطلبه وهذا شأن المندوب إذاً **"صل إن شئت"**:

"صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب" قال "لمن شاء"¹

دل على ماذا؟ ... على أنه مقيد بالمشيئة فهو مندوب لا خلاف بين السلف والخلف على أنها للندب ، إذا قال: **"صل"** ولم يقيده بقرينة تدل على الوجوب أو بقرينه تدل على عدم الوجوب هذا الذي يُعَبَّرُ عنه بمطلق الأمر فإذا مر بك مطلق الأمر للوجوب لا تحمله على **"صل وإلا قتلتك"** وإلا تستشكل كيف نقول هذا للوجوب ، و**"صل إن شئت"** هذا للاستحباب؟ ... لا. نقول مطلق الأمر يعني الأمر المطلق عن قيد يدل على الوجوب أو عدم الوجوب هذا الذي وقع فيه نزاع وهذا النزاع كما ذكرت سابقاً نزاع مُحدِّث عند المتأخرين وإلا السلف الصحابة - رضي الله - تعالى - عنهم أجمعين كلهم على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا أطلق هذه الصيغة حملوها على الوجوب وما جاء بقرينة فليس داخل فيما ذكرناه ولذلك قال الناظم :

¹ - هذا حديث رواه البخاري وغيره عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال " صلوا قبل المغرب ركعتين صلوا قبل المغرب ركعتين لمن شاء "

"فَالْوُجُوبَ حَقًّا حَيْثُ الْقَرِينَةُ انْتَفَتْ وَأُطْلِقًا": فالوجوب حقًا: عند جمهور العلماء من أرباب المذاهب الأربعة .

"حَيْثُ الْقَرِينَةُ": حيث: هذه للتقيد حيث تأتي تقيدية ، وتأتي تعليلية ، وتأتي إطلاقية يعني يحتمل هذا ، ويحتمل ذاك - مر معنا - .

"حَيْثُ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ": يعني لأنه استوى الأمران فجاءت للتعليل ، وهنا جاءت لماذا؟ ... للتقيد حيث القرينة انتفت إذا افعل للوجوب متى ؟ إذا انتفت القرينة ، القرينة الدالة على الوجوب أو القرينة الدالة على عدم الوجوب ، عمم من أجل تعميم الفائدة القرينة الدالة على الوجوب أو القرينة الدال على عدم الوجوب.

"حَيْثُ الْقَرِينَةُ انْتَفَتْ وَأُطْلِقًا": الألف: هذه كقوله حقًا الألف للأول والثاني للإطلاق إطلاق لغوي في الأصل أي عند الإطلاق ، والتجرد عن القرينة هكذا في الورقات عند الإطلاق والتجرد عن القرينة ، وكلاهما بمعنى واحد التجرد عن القرينة يعني أُطْلِقَ قِ صيغة افعل وأُطْلِقَ قِ بمعنى تجرد عن القرينة أي عند الإطلاق والتجرد عن القرينة عطف على الإطلاق من عطف بعض أفراد الشيء عليه بين به أن الإطلاق المراد منه الإطلاق من شيء مخصوص وهي القرينة الصارفة على كلٍ ظهر من إن المعنى واحد "حيث القرينة": انتفت: هو بمعنى أطلقا. إذاً افعل تدل على الوجوب ذكر الأصوليون أدلة على ذلك لأن المسألة مختلف فيها بعضهم يرى أنها محمولة على الندب مطلقا

وبعضهم يقول هي بالقدر المشترك محتملة هذا لذاك ، وهي مجمل فنقف حتى يرد دليل يُقيد أَوْ يُعَيِّن أَحَدَ الاحتمالين ، وبعضهم يرى التفصيل فيرى أن أمر الرب - جل وعلا - للوجوب ، وأمر من أرسله للندب ، وهذا كذلك تفصيل بغير دليل ، والصواب أنها للوجوب مطلقا سواء كانت من الرب - جل وعلا - يعني في الكتاب أوفي السنة وسواء كانت متعلقة بالعبادات أو متعلقة بالآداب مطلقة لأن الدليل الدال على الوجوب لم يَُقَيِّدْ ولم يَفْصِّلْ - حينئذ - من فَصَّلَ من الفقهاء في كثير من المسائل أن هذا الأمر

يدل على الوجوب لأنه في العبادات ، وهذا يدل على الندب لأنه في غير العبادات بل في الآداب والسلوك هذا تفصيل بغير دليل ليس عليه برهان .

أَوْ لَا: - قوله - صلى الله عليه وسلم - : {لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ -
لَأَمَرْتَهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ }^١ وهو ما أمرهم لماذا ؟ لأن لولا هنا تفيد انتفاء الأمر لوجود
المشقة انتفي الأمر لوجود المشقة لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك. إذاً لوجود المشقة
انتفي الأمر والندب والاستحباب ثابت من فعله - صلى الله عليه وسلم - لأنه استاك ، وأمر به
ولكن هنا لم يأمر به أمر إيجاب ، وليس أمر ندب ، وقد ذكرنا فيما سبق أن المندوب مأمور به
- حينئذ - لا إشكال إذاً: **لولا** تفيد انتفاء الأمر لوجود المشقة والندب والاستحباب ثابت في
السواك فدل على أن الأمر لا يصدق على الندب بل على ما فيه مشقة وهو الوجوب إذاً هذا
النص النبوي يدل على أن صيغة **افعل** تدل على الوجوب لأنه نفى أن يأمرهم ومع ذلك ثبت
بدليل آخر أنه أمرهم إذاً ما الذي نفاه هو الوجوب فدل على أنه لو أمرهم لوجب ولكن لم
يأمرهم أمر إيجاب هذا واضح بين

- ثانياً :- قوله - تعالى :- (قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين) ^٢ ، (٥ هـ ٦ هـ ٧ هـ ٨ هـ ٩ هـ)
 ٣

أمرهم بالسجود ومعهم إبليس وبخه الرب - جل وعلا - وذمه قال القرافي - رحمه الله - والذم لا يكون إلا في ترك واجب أو فعل محرم. **چ پ پ پ پ چ** الأعراف: ١٢ وأوضح من هذا قوله: **چ** **أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي** چ طه: ٩٣

والمعصية: إنما تكون في ماذا؟ ... في ترك واجب فصرح بأنه قد عصى ربه لأنه لم يستجب لأمره قال القرافي: "والذم لا يكون إلا في ترك واجب أو فعل محرم" هذا ما يذكره أكثر الأصوليين في

١ - رواه البخاري . باب السواك يوم الجمعة وفي رواية { **لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضْوءٍ** } ولمسلم في باب السواك { **لَأَمَرْتَهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ** }

٢ - الأعراف (١٢)

٣ - البقرة (٣٤)

الاستدلال على أن **افعل** تدل على الوجوب ونزيد ذلك بأن نقول إجماع الصحابة رضي الله -
تعالى - عنهم فإنهم اجمعوا على وجوب طاعة الله - تعالى - وامثال أوامره من غير سؤال النبي
- صلى الله عليه وسلم - عما عني بأوامره إذا أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - ما يقف
الصحابي يقول ماذا تريد هل أمرك هذا أمر إيجاب أو أمر استحباب فصل لنا وإنما يحملون أوامره
على الامتثال مطلقا دون تفصيل .

رابعاً:- نزيد - وهو يؤكد - ما سبق إجماع أهل اللغة واللسان فإنهم عقلوا من إطلاق الأمر الوجوب لأمرين الأول فإن السيد لو أمر عبده فخالفه حسن عندهم ذمه ولومه وحسن العذر في عقوبته لمخالفته أمره قال استقي ماء فتركه ومشى عاقبه السيد هل يُلَامُ السيد ... يلام ؟ لا يُلَامُ لو لامه أحد أخطأ في لومه لماذا؟ ... لأنه قد عاقبه على ترك شيء وجب عليه فدل ذلك على أن استعمال **افعل** في لسان العرب يدل على الوجوب لو لم يكن للوجوب لما حسن أن يعاقبه السيد.

ثانياً: - لأن مخالفة الأمر معصية والمعصية موجبة للعقوبة

(و و ؤ و و ؤ ي ي پ پ د ث ئا ئه نه نو نؤ

(١) أمرهم لا يعصون الله دل على عدم امتثال الأمر معصية

يَجِزُّ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ۖ طه: ٩٣ دل على أن ترك الامتثال معصية إذْأ نقول خلاصة البحث أن القول بأن صيغة **افعل** تدل على الوجوب قول جُمع عليه بين الصحابة ، ولا يضرك أن يكون ثَمَّ خلاف عند المتأخرين وهذه النصوص كما ترى ليس فيها تفريق بين العبادات ، وبين الآداب والسلوك بل هي عامة فالذي يستثني من هذه النصوص السلوك والآداب نقول له هذا مُخَصِّصٌ ائت بِمُخَصِّصٍ وإلا بقينا على العموم ولا مخصص وإنما هو اجتهاد من الفقهاء بأن ما جاء من السلوك والآداب محمول على الندب وكذلك في النهي محمول على الكراهة - كراهة تنزيه - وما جاء في العبادات فهو محمول على الوجوب وهذا ليس بسديد .

١ - التحريم (٦)

بِصِيغَةِ افْعَلْ فَالْوُجُوبَ حُقُّقًا **** حيثُ القرينةُ انتَفَتْ وأُطْلِقًا

لكن مذهب الأئمة الأربعة على أن افْعَل للوجوب وإنما حصل عند المتأخرين وقع

قد علل الأكثر للوجوب وقيل للندب أو المطلوب

وقيل للوجوب أمر الرب وأمر من أرسله للندب

كلها تفصيلات ما أنزل الله بها من سلطان .

لا مَعَ دَلِيلٍ دَلَّنَا شَرْعًا عَلَى إِبَاحَةٍ فِي الْفِعْلِ أَوْ نَدْبٍ فَلَا

هذا تابع لما سبق وأشبه ما يكون بالتفصيل يعني فالوجوب حقا يعني ثبت

لا مَعَ دَلِيلٍ دَلَّنَا شَرْعًا عَلَى **** إِبَاحَةٍ فِي الْفِعْلِ أَوْ نَدْبٍ فَلَا

يعني إذا جاءت صيغة افْعَل فالأصل فيها أنها محمولة على الوجوب إلا إذا دل الدليل الشرعي

- لا العقل .. لا الهوى ... لا الرأي ... لا التقليد ... لا المذهبية - نقول دليل شرعي يدل

على أن هذه الصيغة مصروفة يعني مُعَيَّرَةٌ ، محمولة من دلالاته على الوجوب إلى دلالاته على

الإباحة أو الندب أو غير ذلك ، "لا مَعَ دَلِيلٍ دَلَّنَا": لا مع دليل هذا استثناء منقطع لأن الدليل

هنا هو القرينة نفسها السابقة ويمكن أن يكون متصلا وتختص القرينة بما كان متصلا صيغة يعني

يمكن أن نحمل كلام المصنف على التفصيل فنقول الدليل هو القرينة ، ويمكن أن يكون متصلا

يعني ما كان متصلا بصيغة افْعَل كقوله - صلى الله عليه وسلم - ((صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ)) قال

في الثَّالِثَةِ : ((لِمَنْ شَاءَ))^١. في دليل واحد ، في سياق واحد هذا يُسمى قرينة ، وما كان

منفصلا بدليل آخر يُسمى دليلا على كل هذا مجرد اصطلاح من أجل تصحيح عبارة الناظم

كأصله - صاحب الأصل - وإلا القرينة لا تكون إلا قرينة شرعية دليل من فعل النبي - صلى

^١ - رواه البخاري ، وغيره بلفظ (صلوا قبل المغرب ركعتين صلوا قبل المغرب ركعتين لمن شاء) (أحمد ، وأبوداود ، والطبراني عن عبد الله بن مغفل المزني)

صلی اللہ علیہ وسلم - باع واشتری ولم یُشهد

دل على أن هذا الأمر محمول على الاستحباب هذا واضح .. نعم.

مستحباً فمستحب ، وإن كان مباحاً فمباح.

وأُصرح من هذا المثال قوله - صلى الله عليه وسلم -:

افعل عن الوجوب ، "حُتِمَ مَا": لزم ، الألف هذه للإطلاق ، وحتم هذه مُغَيَّر الصيغة ،

١ - البقرة (٢٨٢)

٢ - المائدة (٢)

٣ - النور (٣٣)

وقوله: **عن الوجوب** متعلق بقوله: **صرفه** لأنه مصدر والمصدر من المتعلقات .

"بَلْ صَرَّفَهُ عَنِ الْوَجُوبِ حُتْمًا": لزم بحمله يعني بحمل **افعل** على المراد منهما أي

للإباحة أو للندب يعني إذا دل الدليل على أن المراد **بافعل** الندب وجب صرفه إلى الندب لأن هذا حكم شرعي ، وهذا حكم شرعي ، والذي صرفه ليس نحن وإنما الرب - جل وعلا - وهو الشارع وكذلك الذي صرفه عن الوجوب إلى الندب هو الشارع وليس نحن - حينئذ - لا خلاف حمله على الوجوب بأمر الشرع متى ما اقتضي الشرع أن نحمله على الوجوب حملناه ، متى ما اقتضي الشارع أن نحمله على الندب كذلك على الإباحة كذلك بلا إفراط ولا تفريط لا نقف نكون متحمدين على الوجوب نقول لا بد أن يكون للوجوب بل نقول: الإباحة حكم شرعي ، والندب حكم تكليفي شرعي ، وكذلك الوجوب حكم شرعي تكليفي كلها دائرة بين أحكام الشرع والمشرع هو الله - عز وجل - ورسوله - صلى الله عليه وسلم - .

"بَلْ صَرَّفَهُ عَنِ الْوَجُوبِ حُتْمًا بِحَمْلِهِ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُمَا": إذاً في هذه الآيات بين لنا

حد الأمر وحقيقته وعرفنا ما عليه ثم بين أن الصيغة هي **افعل** وزدنا بعض المسائل _ ثم دلالة **افعل** على الوجوب إلا إذا دلت قرينة صارفه عن الوجوب إلى الإباحة أو الندب أو غير ذلك ثم انتقل إلى مسألة أو مسألتين من مسائل الأمر المهمة وهي هل صيغة **افعل** تدل على الفور أو لا ؟ قال رحمه الله - تعالى - :

وَلَمْ يُفَدْ فَوْرًا وَلَا تَكَرَّرًا *** إِنْ لَمْ يَرَدْ مَا يَقْتَضِي التَّكَرَّرًا**

هاتان مسألتان:

المسألة الأولى:- ع نون لها بقوله: "ولم يفد" يعني صيغة **افعل** بعدما تقرر أنه للوجوب ، والحكم ليس خاصا **بافعل** الدال على الوجوب بل الصواب أن الحكم عام يعني سواء حكمنا على **افعل** بأنه للوجوب أو بأنه صُرف عن الوجوب إلى الندب فالفورية وعدمها متعلقة **بافعل** مطلقا سواء كانت للوجوب أو الندب فالحكم عام.

"وَلَمْ يُفَدْ فَوْرًا": ما المراد بالفورية؟ يعني: البدار والامتنال منذ أن نقول صلِّ تقوم وتصلِّ

تمثل منذ أن تسمع - حينئذ - يجوز لك التأخير بمقدار ما تنهي للصلاة أو يأتي وقت الصوم مثلاً - حينئذ - نقول هذا معنى الفورية أن يكون امتثالك للأمر أمر الشرع مباشرة عند السماع للأمر ويقال هنا عرفنا معنى الفورية عدم الفورية تراخي صل متى ما تشاء بعد سنه بعد سنتين قبل أن تموت إلى آخره ولا أن تبقى خمسين سنه وبعد ذلك تصل - حينئذ - نقول هذا معنى الفورية وعدمها ويقال هنا ما قيل فيما سبق أن **افعل** قد يقيد بقرينة إما أن تدل على الفورية أو على عدم الفورية أو ألا يقيد **صل الآن**: ... فورية نعم على الفورية باتفاق ، **صل بعد يومين**: ... تراخي - عدم الفورية - باتفاق . **صل**: هذا الذي وقع فيه نزاع ، وهو مُطلق **افعل** هل يدل على الفور أو لا إن اقترن به قرينة تدل على الفورية يكون محمول على الفورية باتفاق إن اقترن به قرينة تدل على عدم الفورية فهو محمول على عدم الفورية باتفاق ، بقي ماذا؟ ... إن تجرد عن القرينة لم تقترن به قرينة تدل على الفورية أو عدمها هذا محل نزاع بين الأصوليين وهنا اختار الناظم رحمه الله - تعالى - ماذا ؟

"لم يفد فوراً": يعني لم يدل على الفورية چھ ہے ہے ئے كُ كُ كُ وُ وُ
وُ وُ وُ وُ وُ چا متی ترید أن تحج حُج - وحینئذ - لو أخر ولو عمداً لا یؤثم ولا
یفسق ، ولا یحکم علیہ بأنه عاص. الأمر المطلق عرفنا ما معنی الأمر المطلق لم یقید بشيء يدل
على الفورية أو عدمها هل یقتضي فعل المأمور به على الفور أو لا یقتضي ذلك فيه خلاف
لأهل العلم.

المذهب الأول:- وهو الذي رجحه الناظم أنه لا يقتضي الفور بل يجوز تأخير فعله وعليه أكثر الحنفية ، والشافعية ، والمغاربة ، ونسب للشافعي ، رواية عن الإمام أحمد أن مطلق الأمر لا يقتضي الفورية ولهم أدلة ولأنه قول مرجوح لم أذكر أدلة هذا المذهب .

المذهب الثاني:- أنه يقتضي الفورية وهذا هو المرجح لكن الترجيح هنا ترجيح شرعي لا لغوي بمعنى أن مطلق افعل في لسان العرب في الأصل لا تدل على فورية ولا على عدم الفورية وإنما

۱ - آل عمران (۹۷)

المراد بها إيجاد الفعل ونقله من حيز العدم إلى الوجود: **صل** أوجد الهيئة المخصوصة بهذا اللفظ ، وهي الصلاة زكي نقول أخرج هذا العمل الذي هو الزكاة من حيز العدم إلى حيز الوجود فقط ولا يتعلق ولا يدل بها فورية ولا عدمها ولكن نقول بحثنا بحث شرعي - حينئذ - نقول دل الشرع على أن **افعل** يقتضي الفورية قال الله - تعالى - : (**پ پ پ پ پ** ربكم وجنة عرضها السماوات **پ پ پ**)^١ وسارعوا: هذا أمر مطلقا ما قيده (**پ پ پ پ پ** ربكم) أي وجوب **البِـدَارِ** إلى الفعل ومنع التأخير في أول وقت الإمكان بلا عذر ، **چ ق ف** البقرة: ١٤٨ : انتبهوا يدل على ماذا؟ يدل على التأخير ثم تنام لا. لا بد أن تفعل وتوقع هذا الفعل بعد سماع الأمر

(**ؤ و و و و و ي ي پ پ د د ئا ئا ئه ئه ئو ئو ئو**)^٢ مدحهم على المسارعة وعليه يكون ترك المسارعة يذم عليه وهو الواجب (قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين)^٣ ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك قد يكون له ماذا متى اسجد أليس كذلك ؟ اسجدوا لآدم لو قيل أنه على التراخي مثلاً **يَسْجُدُ** متى شاء كيف يوبخه الرب - جل وعلا - على شيء يجوز له تأخيره **چ** **أ پ پ پ پ پ** أما قلنا هذا الذم والتوبيخ يدل على ترك واجب لو كانت صيغة **افعل** لا تدل على الفورية ما كان هذا واقع وما كان هذا حاصل لماذا؟ ...

لأنه وبخه على تركه وإذا قيل بعدم الفورية معناه يجوز له التأخير مطلقا متى شاء سجد ولا كان إبليس وهو أعرف كما قال بعضهم من الجهم وغيرهم لو كان كذلك لقال له إن الأمر لا يقتضي الفورية وأنت أمرتني ولم تُحدد لي ولكنه استجاب ولم يرد .

الرابع^٤ ويقال أنه أحوط وأبرأ للذمة رابعا أنه مقتضاه عند أهل اللسان هكذا قال البعض وهذا فيه نظر أنه مقتضاه عند أهل اللسان لو قال اسقيني ماءً - السيد لعبده - اسقيني ماء فذهب يوم

١ - آل عمران (١٣٣)

٢ - الأنبياء (٩٠)

٣ - الأعراف (١٢)

٤ - قال الشيخ في الشرح الرابع والثالث هو الذي يتمشى مع الكلام لأنه قال في البداية أربع مذاهب .

الأربعاء ليلة الأربعاء ذهب الأسبوع القادم وجده مات لو عرف الابن أن والده يرجح أن **افعل** ليست على الوجوب اشترى يذهب بعد أسبوع ويأتيه ليس **افعل** للفورية ولكنه للتأخير قالوا لسان العرب يدل على ذلك لكن الظاهر - والله أعلم - لسان العرب لا يدل وإنما المراد به إيجاد وإيقاع وإدخال ماهية المأمور به في حيز الوجود فحسب دون أن يكون المراد به الفورية ولا عدم الفورية إنما هي مأخوذة من الشرع .

"وَلَمْ يُفْعَدْ فَوْرًا وَلَا تَكَرَّرًا": إذاً ولم يفد فوراً الصواب أنه يفيد الفورية وأن دلالة **افعل** على الفورية مأخوذة من الشرع.

"ولا تَكَرَّرًا": الألف هذه للإطلاق يعني لا يدل صيغة **افعل** على التكرار لو قال اسقيني ماء فأعطاه ماء اكتفي به - حينئذ - حصل الامتثال أو لا ؟

حصل الامتثال أو يـُقال بأنه لا يقف عن الامتثال حتى يـُكرّر ، اسقيني ماء ثم يذهب ويسقيه ثم يذهب ويسقيه ثم يذهب ويسقيه إلى آخره

هذا لو قيل بأنه يفيد التكرار بمعنى أنه لا يمثل الأمر إلا إذا استمر في إنتاج ما أمر به حتى يقال له كُفْ ، وهذا قد قال به بعض الأصوليين .

والصواب أن يقال بأن صيغة **افعل** إنما هي لطلب الماهية فحسب لا تدل على التكرار ولا تدل على عدم التكرار وهذا الذي رجحه الناظم رحمه الله - تعالى - .

الأمر المطلق هل يقتضي فعل المأمور به مرة واحدة أو التكرار وكذلك الأمر المطلق هنا بمعنى أنه لا يـُقَيِّد بما يدل على المرة أو المرتين أو التكرار مطلقاً يعني صيغة **افعل** وحدها لو أطلقت هل تدل على التكرار أو لا تدل على التكرار؟ قلنا هذا محل

خلاف المذهب الأول أنه لا يدل على المرة ولا على المرتين وعلى التكرار

إنما يدل على طلب ماهية المأمور به فقط ثم إن المرة الواجبة لا بد منها في الامتثال فهي من

ضروريات الإتيان بالمأمور به بمعنى أنه لا يمكن أن يمثل المأمور به إلا إذا فعله مرة: **صل** يعني:

صل ركعتين قام صلى ركعتين هل يمكن أن يمثل **صل** ركعتين دون أن يصل ركعتين؟ ما يمكن -

حيثُ - صارت المرة الواحدة من ضروريات امتثال صيغة **افعل** وليست من دلالة صيغة **افعل** **فَفَرَّقُ** بين قولين هناك من يقول بأن **افعل** تدل على المرة الواحدة هل دلالة **افعل** على المرة الواحدة لغة أو التزاما ؟ الصواب الثاني أنه التزام لماذا؟ ... لو قيل لغة فإنه يدل على المرة الواحدة وإذا قيل بأنه التزاما نقول لا يدل حتى على المرة الواحدة وإنما لا يـُتـَصور امتثال المأمور به إلا بإيقاعه مرة واحدة **صل ركعتين** كيف تمتثل إذا لم تقم تصل ركعتين هذا ممتنع لا يـُقال بأنك امتثلت إلا بامتثال مرة واحدة فالدلالة **صل ركعتين** على المرة الواحدة صارت من ضروريات الصيغة يعنى من مـُلتـَزمات الصيغة يلزم من هذه الصيغة

وامتثالها أن يقع الحدث مرة واحدة وهل يدا **افعل** على المرة الواحدة ؟ الجواب: لا
أنه لا يدل على المرة ولا على التكرار وإنما يدل على طلب ماهية المأمور به فقط ثم المرة الواجبة
لا بد منها في الامتثال فهي من ضروريات الإتيان بالمأمور به لأن الأمر المطلق ورد في الشرع مرة
للتكرار كقوله - تعالى - (**كُنْ نَاطِلًا**) هذه للتكرار أقيموا الصلاة كلما
دخل وقت الفجر وجب عليك الصلاة إذاً هذا فيه تكرار ليس نحتاج أن كل فرد يأتينا خبر عنه
لا وإنما تفهم فيما سبق أنه علق على أسباب - حينئذ - المُسَبَّب يوجد بوجود سببه وعرفا
أحسن إلى الناس أحسن إلى الناس متى؟

مرة واحدة ثم تسئ أو أنه مُطلقاً؟ مطلقاً إذا في العرف وفي الشرع استعمل لفظ **افعل** مراداً به التكرار وورد استعماله في المرة الواحدة شرعاً (**إن الله كتب عليكم الحج**) مرة واحدة ولذلك استدل بعضهم بفهم الصحابي أفي كل عام يا رسول الله لو كان اللفظ **ج ه ه ه ع ع ع** آل عمران: ٩٧ وكذلك **وحجوا** لو كان يدل على التكرار هل سؤال الصحابي في محله - هو صاحب لغة ، عالم يعني مٌحقق في اللغة - هل سؤاله في مَحَلِّهِ ؟ ... الجواب: لا .
لكنه قال لما سمع (**ه ه ه ع ع ع**) آل عمران: ٩٧ ، حجوا: فعل أمر وكذلك إن

١ - البقرة (٤٣)

٢ - سنن البيهقي الكبرى/ باب وجوب الحج مرة واحدة ولفظ الحديث عن أبي سنان عن ابن عباس { قال خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : يا أيها الناس إن الله كتب عليكم الحج فقام الأقرع بن حابس فقال أفي كل عام يا رسول الله قال لو قلتها لوجبت ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا أن تعملوا بها الحج مرة فمن زاد فطوع } وانظر مشكاة المصابيح كتاب المناسك الفصل الأول.

الله كتب عليكم الحج فحجوا أفى كل عام يا رسول الله دل على أن هذه الصيغة حجوا إلى آخره لا تدل على التكرار إذ لو كان كذلك لقال النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا الذي دل عليه اللفظ ماذا تفهم أنت أعرابي والله قال:

(ه ه ه ه ه) آل عمران: ٩٧ دل على أنه لا يفهم من هذا اللفظ إلا المرة الواحدة ودلالة هذا اللفظ على المرة الواحدة من مقتضيات الامتثال فحسب لا بلسان العرب إذا ورد الاستعمال في المرة الواحدة شرعا (إن الله كتب عليكم الحج) وفي العرف اشترى اللحمه ، اشترى خبزا ، اشترى الماء فكل مرة تشتري خبزا تأتي وتشتري هكذا؟ ... لا. بل تشتري مرة واحدة فإذا انتهى قد تؤمر بشيء آخر والأصل في الاستعمال الحقيقة إذا الصحيح هو ما ذكره الناظم رحمه الله - تعالى - بقوله: "ولا تكرارا" نخالفه في المسألة الأولى ، ونوافقه في المسألة الثانية ، وهذا هو الظاهر - والله اعلم - أنّ افعّل لا يدل على المرة ، ولا على التكرار بل نحتاج إلى دليل خارجي يدل عليه

ولذلك قال:- "إن لم يَرِدْ مَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ": الألف: للإطلاق يعني إن دل دليل على أن
 المراد بهذا المأمور يقتضي التكرار دل على التكرار وذلك فيما إن علق على شرط أوصفة **چ ت ث**
ث ت ث چ هذه تكرر أو لا ؟ فاطهروا: لو قيل أنه ليس على التكرار - حينئذ - نطهر
 مرة واحدة من الجنابة وبعد ها انتهى كَفَّ عن الخطاب
 (**ث ت ث ت ت ت ت ت ت ت** واللّٰه عزّوْ حكيم) ٢

هه .. تكرر ؟ مرة واحدة يعني سارق واحد نقطع يده ثم البقية خذوا راحتكم؟ ...

لا ... بل كلما وجدت السرقة وجد القطع هذا معنى التكرار كلما وجدت الجناية وجد الغسل

وجب الغسل ، وكلما وجدت السرقة - حينئذ - لا بد من القطع وإلا إذا كان من مرة واحدة

ما حصل به ضمان الأمان لا أن يقطع سارق واحد وانتهينا .. انتهى صلاحية هذا الأمر لكن

المراد بالأمر هنا والامثال لما علّقه على شرط - حينئذ - كلما وُجدَ الشرط وُجدَ المأمور به ،

١ - المائدة (٦)

٢ - المائدة (٣٨)

إذا قوله: "إن لم يرد ما يقتضي التكرار": بمعنى إن جاء دليل كالشرط والوصف يدل على التكرار - حينئذ - وجب حمل افعل على التكرار.

هذا سبق مع الإشارة إليه ، وهو ما الذي لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

چ پ پ ای گ فاعسلوا وجوهکم پ پ پ پ پ ن نچا لو لم یرد النص قلنا

١ - المائدة (٦)

... لأنك غير مطالب أنت ما يُقال لك قم فكبر وصل واستقبل القبلة لا بد أن تتوضأ أو لا -
حينئذ - نقول ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

وهنا قد اجتمع دليان الأول النص القرآني كذلك حديث:

« لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ »^١ وهذه القاعدة تزيد تأكيداً فثم

دليان: دليل نقلي ، ودليل عقلي الذي هو القاعدة التي معنا إذا يريد أن يتوضأ وعنده مال
وليس ثم ماء والماء يُباع

ويُشتري - حينئذ - نقول وجب عليك أن تشتري الماء بمثله يعني بسعره المعقول

هل جاء في الشرع يجب شراء الماء من أجل الوضوء ؟ ما جاء ولكن تطبيقاً لهذه القاعدة ما دام
أنه قد أمكنه شراء الماء وهو في قدرته

(ه ه ه ه ه)^٢ (و و و و و)^٣ إذا في قدرته تحصيل الماء الذي تصح به

الصلاة - حينئذ - نقول وجب عليك شراء الماء هل هنا دليل خاص الجواب لا وإنما وجب

بهذه القاعدة هذه القاعدة وإن كانت خاصة بالوجوب إلا أنها عامة في الأمر وأعم قواعد في هذا
الباب الوسائل لها أحكام المقاصد أعم القواعد في هذا الباب الوسائل لها أحكام المقاصد.

والأمر بالفعل المهم المنحتم *** أمرٌ به وبِالَّذِي بِهِ يَتِمُّ ،**

"والأمر بالفعل": أي فعل سواء كان واجباً أو مندوباً إذاً أراد أن يُعمم وكان النظم ظاهره

بالوجوب لأنه قال: "المهم المنحتم" هذا تأكيد أمر به بذلك الواجب وأمر بالذي به يتم إذ لو

لم نجعل هذا الذي به يتم الواجب واجباً لسقط الواجب من أصله لو لم نقل اذهب ، وامش ،

حرك السيارة لصلاة الجمعة يقول لا كيف أصل إلى المسجد بعيد - حينئذ - ما وجبت على

صلاة الجماعة ، ولا وجبت عليه صلاة الجمعة ، ولا وجب عليه شراء الماء من أجل الوضوء ،

ولا وجب عليه أن يذهب ويشتري ما يستر به عورته إلى آخره سقطت العبادات لو لم نقل

١ - صحيح البخارى - (٢٣ / ٧١) عن أبي هريرة طرفه ١٣٥ - تحفة ١٤٦٩٤

٢ - التغبين (١٦)

٣ - البقرة (٢٨٦)

بهذه القاعدة لذهب كثير من الأحكام الشرعية.

كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء ***** وكل شيء للصلاة يفرض

كل شروط الصلاة التي رُتبت عليها صحة وعدمها - حينئذ - نستدل عليها بإيجابها نستدل بهذه القاعدة كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء قوله - تعالى - :

چ گ گ ن ن ن چ 'هذا دل على جميع شروط صحة الصلاة كل شرط قال أهل العلم رُجح سواء كان متفق عليه على الراجح كل شرط ترتبت عليه صحة الصلاة نستدل بقوله - تعالى - : چ گ گ چ على وجوبه ، ومن باب أولى أن نستدل به على طلب العلم في تحصيل هذه الصلاة چ گ گ ما هي هذه الصلاة؟ ... ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب إذا لم يسأل ما هي الصلاة وكيف أصلي؟ ... ما هي الفرائض ، ما هي الواجبات ؟ .. ما هي السنن كيف يصلي؟ .. إذا لا يتم إيجاد الصلاة إلا بالعلم بالصلاة إذا العلم بالصلاة صار واجبا كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء وكل شيء للصلاة يفرض ثم ختم الباب بقوله:

وحيثما إن جيء بالمطلوب ***** يَخْرُجُ بِهِ عَنْ عَهْدَةِ الْوُجُوبِ

"وحيثما إن جيء بالمطلوب": يعني إن فعل الواجب باستكمال الشروط ، وانتفاء الموانع أجزاءه أو نقول لا بد أن يأتي نص آخر فيقال له صلاتك صحيحة لا نحتاج إلى نص آخر ، ولا إلى خطاب جديد بل الصواب متى ما استكمل الشروط وانتفت الموانع - حينئذ - نقول هذه الصلاة صحيحة وقد خرج عن العهدة ، وسقط الطلب ، ولا يُطالب بإعادة ، وبرئت الذمة ، وأما الثواب فأمره إلى الله يعني كلام في الأجزاء وليس كلام في الإثابة قد يُثاب ، ولا تجزئ الصلاة ، وقد تجزئ الصلاة ولا يُثاب يعني بينهما افتراق ليس بينهما تلازم قد يُثاب ، ولا تجزئ الصلاة رجل خرج من بيته على أنه متوضئ ، وجلس ، وقرأ القرآن ، وانتظر الإمام كبر صل الركعة الثالثة تذكر أنه لم يتوضأ خرج هل هذه الصلاة مجزئة؟ هه ... أجيبوا .. الصلاة مجزئة؟ ليست مجزئة لأنه دخل فيها على غير طهارة ولو تذكر بعد ما سلم الإمام تذكر أنه لم يتوضأ هذه الصلاة

ليست مجزئة هل يُثاب على الفعل الذي فعله قراءة القرآن ، وسبح وصلى على النبي - صلى الله عليه وسلم - وقرأ القرآن بين الأذان والإقامة ، ومشى خطوات إلى المسجد كله يثاب عليه ويثاب على الصلاة أيضا كل فعل فعله للصلاة يثاب عليه لكن ليست إثابة الصلاة التامة الكاملة الشاملة فهنا وجد الثواب ولم يوجد الأجزاء قد يوجد الأجزاء ولا يوجد الثواب كالعبد الآبق^١ مثلا و« مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً »^٢. الصلاة مجزئة وهو مطالب بالصلاة ، ولكن الصلاة غير مثاب عليها .

وَحَيْثُمَا إِنْ جِئَ بِالْمَطْلُوبِ ***** يَخْرُجُ بِهِ عَنْ عَهْدَةِ الْوُجُوبِ

"يخرج به": يخرج هذا المكلف "به": يعني بذلك الفعل عن عهدة الوجوب فتبرأ ذمته - وحينئذ - يتصف بالجزاء ويصير كافيا في إسقاط الطلب ، الإجزاء هو: "براءة الذمة" ، والإثابة هي: "الجزاء على الطاعة" ، وقال بعضهم يُحكم بالجزاء بخطاب جديد لا بد من خطاب جديد وهذا كلام لا دليل عليه ثم انتقل إلى الباب الثاني وهو باب النهي فقال:

بَابُ النَّهْيِ

تَعْرِيفُهُ اسْتِدْعَاءُ تَرْكِ قَدْ وَجَبَ

بِالْقَوْلِ مِمَّنْ كَانَ دُونَ مَنْ طَلَبَ

وَأَمَرْنَا بِالشَّيْءِ^(٣) نَهْيٌ مَانِعٌ

مِنْ ضِدِّهِ وَالْعَكْسُ أَيْضًا وَقِعُ

وَصِيغَةُ الْأَمْرِ الَّتِي مَضَتْ تَرَدُّ

١ - قال في المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - (١ / ١٠)
(ع ب ق) : أَبَقَ الْعَبْدُ أَبَقًا مِنْ بَابِي تَعَبَ وَقَتْلَ فِي لُغَةٍ وَالْأَكْثَرُ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ إِذَا هَرَبَ مِنْ سَيِّدِهِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا كَذِّ عَمَلٍ هَكَذَا قَيَّدَهُ فِي الْعَيْنِ ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ الْأَبَقُ هُرُوبُ الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ وَالْإِبَاقُ بِالْكَسْرِ اسْمٌ مِنْهُ فَهُوَ أَبَقٌ وَالْجَمْعُ أَبَاقٌ مِثْلُ كَافِرٍ وَكَفَّارٍ (باب الالف مع الباء وما يثنتهما) .

٢ - صحيح مسلم - (٣٠ / ١٥) باب تحريم الكهانة عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ صَفِيَّةَ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ -- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -- عَنِ النَّبِيِّ -- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -- قَالَ -

(٣) وفي نسخة لِلشَّيْءِ

وَالْقَصْدُ مِنْهَا أَنْ يُبَاحَ مَا وَجِدَ

كَمَا أَتَتْ وَالْقَصْدُ مِنْهَا التَّسْوِيَةُ

كَذَا لِتَهْدِيدٍ وَتَكْوِينٍ هِيَهْ

باب النهي هذا الشق الثاني من شقي التكليف لأنه يُقابل الأمر وكل ما قيل هناك في حد النهي يُقال هنا فهما متقابلان.

"باب النهي": النهي لغة: المنع

ومنه سمى العقول: نُهي .. أولى النهي: لأنها تمنع صاحبها من سفاسف الأمور نهاه عن كذا أي منعه عنه ، ومنه سمي العقل نهيّة.

وأما في الاصطلاح أوفى الشرع هو تعريفه:

استدعاء ترك قد وجب ***** بالقول ممن كان دون من طلب

كل المسائل المذكورة هناك مذكورة هنا.

"استدعاء": أي طلب ، "ترك": خرج الأمر لأنه طلب فعل ، والسين هنا ليس للطلب التي هي للتأكيد ، "قد وجب": أراد به إخراج المكروه فليس منهياً عنه حقيقة والخلاف هنا كاخلاف فيما سبق ، والصواب أن المكروه منهى عنه حقيقة لأن الشرع كما ذكرنا إما أن يكون الطلب طلب فعل أو طلب ترك وكلاهما داخلان في حد الحكم السابق.

"استدعاء ترك": أخرج الأمر ، "قد وجب": خرج النهي على سبيل الكراهة ، قد وجب بالألا يجوز له الفعل فخرج الكراهة ، "بالقول": جار ومجرور مُتعلق بقوله: "استدعاء": فخرج ما كان النهي بالإشارة أو بالكتابة ، والصواب: ما ورد في ذلك من السنة أوفى غيرها لا بد من إدخاله في حد النهي فنقول على ميزان ما سبق أن النهي:

ما دل على

طلب ترك

"ما": اسم موصول بمعنى الذي يدخل فيه اللفظ قول يدخل فيه الإشارة ، والكتابة يكون عاما ، وإن شئت قل: لفظ دال على طلب ترك ، وأما التعريف بالاستدعاء وإن قُيد بالقول فالظاهر أنها أشعرية مغلفة فلا بد من تحرير الألفاظ في مثل هذه المواضع "بالقول": أي اللفظ الدال عليه بالوضع ، "مَنْ كَانَ": أي وجد ، "دُون مَنْ طَلَبَ": يعني دون الطالب يعني في الرتبة أخرج المساوي للمساوي فإنه يسمى التماسا ، وشفاعة ، ولا الأدنى إلى الأعلى فإنه لا يُسمى نهيًا ، والصواب: أنه لا يُشترط فيه علو ولا استعلاء كما ذكرناه سابقا هل للنهي صيغة ؟ نقول السؤال هذا ليس بوارد لماذا ؟ لأن النهي نوع من أنواع الكلام ، والكلام لفظ فلا بد من أن يكون قد وضع له صيغة في لسان العرب ، وصيغته: **لا تفعل** على المشهور - حينئذ - كل نهي إنما يكون دالا عليه بلفظ هولا الناهية ثم يأتي بعدها فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وقد يُدل عليه بلفظ حُرْم:

جِدْ تَدْ جِدْ هذا دال على التحريم أو ترتيب العقاب على الفعل دل على التحريم أو نحو ذلك دلالة **لا تفعل** نقول: تدل على التحريم ، وإن كان ثَمَّ نزاع كذلك في هذه الدلالة ، والصحيح أن صيغة النهي: **لا تفعل** تدل على التحريم هذا شيء أول ، وتدل على فساد المنهي عنه فلها دالتان لا تصل بكذا - حينئذ - لا تصل نقول هذا نهي وتصل مجزوم بلا دل على أمرين:

الأول: تحريم ما تضمنه الفعل ، وثانيا: فساد المنهي عنه مطلقا أما دلالة على التحريم فبدليلين: **أولا:-** إجماع الصحابة والتابعين ، أنا أحكي إجماعا لأنه لم ينقل حرف واحد عن الصحابة في غير دلالة على التحريم ، ووجود خلاف عند المتأخرين لا يزلزل طالب العلم ولو كان موجودا في المذاهب الأربعة ، وإنما تنظر في هذه المسألة هل وجد نزاع بين الصحابة أو لا يعني تنظر من الأعلى إلى الأدنى لا ترجع بالعكس هذا خطأ لأنه يُصور لك المسألة على غير وجهها ، وإنما

تنظر هل الصحابة اختلفوا على دلالة **افعل** هل وجد بينهم حمل **لا تفعل** - وهي مطلقة - على التنزيه ونحوها ؟ الجواب : لا .

والقول هنا كما ذكرناه سابقا **لا تفعل** إما أن تقترن بما يدل على التنزيه أو تقترن بما يدل على التحريم أو تكون مطلقة ، والحديث هنا في مطلق النهي إنما يدل على التحريم الدليل الأول إجماع الصحابة والتابعين حيث أنهم يستدلون بتحريم الشيء بصيغة:

لا تفعل كابن عمر وابن عباس وغيره يحكم بالتحريم ويأتي بنص نبوي أو قرآني فيه: **لا تفعل** ... دل على ماذا؟ على أنه فهم من هذه الصيغة التحريم فالزنا مُحرم لقوله - تعالى - **چ ژ ژ ژ ژ ژ**

ک ک گ چ صيغة: **لا تفعل** نفهم التحريم ما نازع أحد في ذلك ونحو ذلك فكانوا ينتهون عن ذلك بمجرد استماعهم للصيغة فينتهون عن المنهي عنه ويعاقبون المتلبس به.

ثانياً:- إجماع أهل اللغة واللسان في ذلك إذ لو قال السيد لعبده لا تدخل البيت فدخله فعاقبه هل يلام ويذم السيد ؟ ... الجواب: لا ، لا يلام إذ لو قال: لعبده لا تدخل البيت فإنه يدل على كفه فلو خالف استحق العقوبة كذلك قسموا الكلام إلى أمر ونهي إلى آخره وجعلوا الأمر: **افعل** ، وللنهي: **لا تفعل** ، وهذا واضح بيّن مجمع عليه كذلك قوله - تعالى -:

چٹ ٹ ظ ط ہ ا ہ ہ ہ ہ ہ چ ۲

إِذَا صِيغَةُ النِّهْيِ تَقْتَضِيْ

التجرد للتحريم حقيقة لدليلين إجماع الصحابة ، وإجماع أهل اللغة على ما ذكرناه ، وذكر بعضهم دليلا ثالثا وهو قوله - تعالى -: **چ ط ٹ ڈ ء ه هه ه** هو ما يدل عليه صيغة: **لا تفعل** أولا تحريم المنهي عنه ثم الدلالة الثانية ، وهي مسألة مهمة وكبيرة عريضة أُلِفَ فيها على جهة الخصوص وهي فساد المنهى عنه مطلقا سواء كان في العبادات أو في

١ - الاسراء (٣٢)

٢ - الحشر (٧)

هذه مسألة يذكرها كثير من المتأخرين ، والبحث فيها طويل ولكن نختصر ما يتعلق
 بحل النظم: "وَأْمُرْنَا بِالشَّيْءِ": وأمرنا: يعني إذا أمرنا الرب - جل وعلا - أو أمرنا النبي - صلى
 الله عليه وسلم - بشيء معين تضمن ذلك الأمر النهي عن ضده
 "وَأْمُرْنَا بِالشَّيْءِ نَهْيٌ مَانِعٌ مِنْ ضِدِّهِ": يعني ضده الوجود الأمر يستلزم النهي عن نقيضه باتفاق
 لا خلاف قم صل قائما أمر بما ذا ؟ بالصلاة قائما إذا عدم القيام نقيض فهو نهي عن نقيضه
 باتفاق وأما عن أضاده فهو يتعلق بمسألة ، وهي أشرنا إليها فيما سبق وهي مسألة الأمر النفسي
 والصواب أو العبارة الصحيحة هنا نقول الأمر بالشيء نهي عن أضاده ، وليس الأمر بالشيء
 نهي عن ضده من حيث اللفظ لأننا قلنا ماذا ؟ الأمر هو عين **افعل** ، وكذلك النهي هو عين: **لا
 تفعل** - حينئذ - لا يمكن أن يكون **افعل** بمعنى **لا تفعل** من حيث اللفظ لا يكون عينه ، وإنما
 من جهة المعنى المثبتون للكلام النفسي عندهم خلاف ونزاع طويل عريض ، وأما المنكرون للكلام
 النفسي كأهل السنة والجماعة يختلفون في دلالة **افعل** على النهي أما من جهة اللفظ - وحينئذ
 - نقول هذا متفق عليه وأما من جهة المعنى الذي يعنيه الأشاعرة ، وغيرهم وهذا ممنوع لأن
 النهي والأمر عندهم شيء واحد ، وإنما إذا تعلق بطلبه كأنه يقول كلام الله النفسي شيء واحد
 طريق واحد إن كان المنتهي ، والغاية طلب ترك سُمِّي نهي ، وإن كان المنتهي طلب فعل سُمِّي أمرا
 ونحن نقول: لا ذاك أمر لفظ ومعنى يختلف عن النهي لفظاً ومعنى فمن حيث المعنى مختلفان كما
 أنهما من حيث اللفظ مختلفان

ولكن العبارة الصحيحة المحررة أن نقول من أنكر الكلام النفسي لأن الأمر هو نفس صيغة
افعل اتفقوا على أن الأمر ليس نهيًا عن ضده ضرورة تغاير صيغة **افعل** عن صيغة **لا تفعل** وإنما
 اختلفوا هل يستلزم النهي عن ضده من جهة المعنى أو لا من جهة الفحوى من جهة الالتزام من
 شيء آخر - حينئذ - نقول المغايرة حصلت ولا شك

والعبارة الصحيحة هنا أن نقول الأمر بالشيء نهي عن أضاده يعني عن جميع أضاده إذ لا يتأتى
 الإتيان بالمأمور إلا بالكف عنها كُلِّها والنهي عن الشيء أمر بأحد أضاده إذا أمر الشارع بشيء

، شيء ما - حينئذ - قال صل قائما ما هي أضداد القيام ؟ الجلوس الاضطجاع الميلان مثلا - حينئذ - أمره بالقيام هذا يستلزم لا من حيث المعنى ولكن من حيث إقامة القيام لا يمكن الامتثال إلا بترك الاضطجاع بترك الجلوس بترك الميلان مثلا إذا - حينئذ - الأمر بالشيء نهي عن جميع أضداده لأنه لا يمكن أن يقال أمر بالقيام ثم يستلزم النهي عن الاضطجاع فقط يمكن يتكئ هذا مردود بما ذكرناه سابقا والنهي عن الشيء أمر بأحد أضداده قال هنا الأمر بالصلاة قياما عُلِمَ من ذلك النهي عن إقامة الصلاة عن كل الأضداد صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنبك فالقيام له أضداد **چ ژ ژ** لأنه قال **چ ژ ژ ژ** هل هو أمر بذلك كلها نكاح وصيام وعفة إلى آخره أم أمر بواحد؟ .. بواحد منه وهذا الواحد المأمور به هو الذي يحصل به الكف عن ذلك النهي ولا تقربوا الزنا له أضداد هذه الأضداد مأمور بواحد منها لأن المراد بالنهي ما هو؟ عدم ارتكاب الفعل وقد حصل بالنكاح إذا لا أمر بملك اليمين ، ولا بالصيام ولا بغيره ما استطاع أن ينكح ولا ملك يمين نأمره بالصيام لأن هو الذي يتعين به ترك الزنا .

وَأْمَرْنَا بِالشَّيْءِ نَهْيٌ مَانِعٌ ***** عَنْ ضِدِّهِ وَالْعَكْسُ أَيْضًا وَقَع

خلاف ما سبق أيضا واقع يعني النهي عن الشيء أمر بواحد من أضداده وأما الأمر بالشيء نهي عن جميع أضداده هذا الذي يُعبر عنه ثم قال رحمه الله - تعالى - :

وَصِيغَةُ الْأَمْرِ الَّتِي مَضَتْ تَرِدُ ***** وَالْقَصْدُ مِنْهَا أَنْ يُبَاحَ مَا وُجِدَ

هذا الأولى أن يلحقه بما سبق صيغة **افعل** سبق أنها تأتي بالإباحة ، وأنها تأتي بالنذب أوصلها بعضهم إلى خمس وثلاثين معنى وصيغة الأمر **افعل** التي مضت في الباب السابق باب الأمر "تَرِدُ": ترد يعني توجد ، "والقصد": منها أي من تلك الصيغة أن يباح ما وجد كما ذكرنا **چ ژ**

ق و ١ هذا أمر بصيغة: **افعل** يدل على الإباحة أن يباح المباح ما وجد هذه تكمله كما
 أتت يعني صيغة **افعل** السابقة والقصد منها من تلك الصيغة التسوية **چ اصلوها فاصبروا پ**
پ پ پ نث نث نث ت ت ت چ ٢

المراد بـ **اصبروا**: هنا تحقيق الصبر أو المراد التسوية بين الصبر وعدمه ؟ ... المراد به لا لتسوية يعني
 اجلس أو لا تجلس الأمر سيان عندي أما يقول الناس هكذا **افعل** أو لا تفعل "**وَالْقَصْدُ مِنْهَا**
التَّسْوِيَةُ" : (**فاصبروا پ پ پ**) الأمر هنا للتسوية بين الصبر وعدمه "**كذا لتهديد**":
 لتهديد كذا يعني تأتي للتهديد (**چ چ چ ومن شاء فليكفر**) ٣ هل أمره بالكفر لا المراد به
 التهديد ومثله (**چ چ چ د ت ت ت**) ٤

"**وَتَكْوِينِ هِيَه**": يعني تأتي للتكوين يعني الإيجاد عن العدم بسرعة هيه هذه الهاء للسكت كقوله
 - تعالى - (**ي پ پ د د ث ث ث ه ه نو**) ٥ كن هنا ليس الخطاب
 للمكلف إنما هو تكوين .. تكوين إيجاد إذا ذكر لك مع ما سبق بالإباحة هنا أكد ما سبق ثم
 زاد هنا التسوية وزاد عليه التكوين وذكرنا أمثله كل منهما ثم ذكر فصل فيما يتعلق بالمكلفين.
وصل اللهم وصل على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

١ - المائدة (٢)
 ٢ - الطور (١٦)
 ٣ - الكهف (٢٩)
 ٤ - فصلت (٤٠)
 ٥ - النحل (٤٠)